حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

التقارير الدولية وجاهزية الدولة

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/09/25

التقارير التي صدرت مؤخرا من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني أكدت على جاهزية السلطة الوطنية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ بل إن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن كفاءة وقدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية تفوق كثيرا مثيلاتها في عدد من دول المنطقة. وهذه ليست المرة الأولى التي تصدر فيها مثل هذه الشهادة من المؤسسات الدولية، فقد أصدرت هذه المؤسسات عدة تقارير سابقة تؤكد ذلك، كانت آخرها التقارير المقدمة إلى اجتماع الدول المانحة في بروكسل في شهر نيسان الماضي. ولكن أهمية التقارير الحالية تكمن في أنها تأتي في الوقت الذي تتقدم فيه فلسطين بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، وأنها تأتي بعد عامين من انطلاق خطة الحكومة الفلسطينية "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، كما أنها تأتي بعد أن وصلت المفاوضات والمسيرة السياسية إلى طريق مسدود.

على الصعيد الاقتصادي، لم تحمل هذه التقارير مفاجآت كثيرة، فقد أشارت، كلها أو بعضها، إلى ما كنا قد ذكرناه سابقا من أن النمو الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة السابقة لم يكن مستداما نظرا لاعتماده على الإنفاق الحكومي الممول من المساعدات الخارجية وليس نتيجة لنشاط واستثمارات القطاع الخاص الذي عرقلته المعوقات والقيود الإسرائيلية. كما أشارت هذه التقارير إلى تباطؤ ملحوظ في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية منذ مطلع العام الحالي نتيجة التقشف المالي الذي تقوم به الحكومة، ونتيجة النقص في المساعدات الأجنبية، خصوصا من المانحين الإقليميين، ما ترتب عليه حدوث أزمة حادة في السيولة النقدية للسلطة الوطنية انعكست في عدم قدرتها على دفع الرواتب بالكامل في بعض الشهور الماضية، إضافة إلى استمرار القيود الإسرائيلية المعيقة لحركة الأشخاص والبضائع، وتعثر عملية السلام بعد مفاوضات عبثية استمرت سنوات طويلة.

ما الذي يعنيه هذا الحديث عن جاهزية الدولة وفي نفس الوقت عن عدم استدامة النمو الاقتصادي؟ لقد أشار البنك الدولي في مقدمة تقريره الأخير إلى العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي المستدام وبناء مؤسسات قوية، وأكّد أن الأخطار السياسية والاقتصادية التي تحيق بالاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تقوّض الإنجازات المؤسسية التي تحققت على مدى العامين المنصرمين، وأن استمرار الأزمة المالية لفترة طويلة يعرض للخطر المكتسبات التي تحققت بجهد كبير على صعيد بناء المؤسسات خلال السنوات الماضية، ما يعني أن الجاهزية لقيام دولة فلسطينية مستقلة يمكن أن تتآكل إذا لم يصاحب ذلك قوة اقتصادية مستدامة تعتمد على القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. وجاء التقرير الذي قدمه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى اجتماع لجنة المانحين الدولية الأسبوع الماضي بعنوان "بناء الدولة الفلسطينية : إنجاز في خطر" ليعكس هذا الاستنتاج، كما يتضح من العنوان نفسه. وقد أشار التقرير إلى أن نقص معونات المانحين، والقيود التجارية التي تفرضها إسرائيل، وحالة الشلل السياسية تشكل عوامل تهدد بإفساد الجهود الفلسطينية لبناء مؤسسات قوية واقتصاد يتمتع بمقومات الحياة. ويؤكد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام أنه إذا استمر الوضع كما هو بعد استحقاق أيلول، فإنه "ليس ثمة ما يمكن إنجازه في ظل ظروف الاحتلال الطويل وعدم تسوية قضايا الوضع النهائي وعدم تحقيق أي تقدم جاد فيما يخص حل الدولتين واستمرار الانقسام الفلسطيني."

لا نعرف كيف ستؤول الأمور في أعقاب التصويت على عضوية فلسطين في مجلس الأمن أو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولكننا نتوقع أن لا تنصاع إسرائيل للإرادة الدولية حتى لو أصبحت فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، بل نتوقع – إذا تم ذلك – أن تتخذ إسرائيل خطوات عقابية، تم التهديد بها كثيرا في الآونة الأخيرة، ربما تشمل تسريع النشاطات الاستيطانية، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى، وإلغاء اتفاقيات أوسلو، وزيادة القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والسلع في الأراضي الفلسطينية، ومصادرة العائدات الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية، وتحريض دول أخرى على تقليص المساعدات للفلسطينيين وغيرها، ما يهدد بتفاقم الأزمة المالية في الأراضي الفلسطينية وبتراجع أكبر في النمو الاقتصادي، وهو ثمن أبدى الفلسطينيون استعدادهم لدفعه مقابل حصولهم على دولة مستقلة.

لا أحد يشكك في جاهزية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة الدولة، ولا أحد يشكك في قدرة القيادة الفلسطينية على إدارة مؤسسات الدولة، ولكن هذه الجاهزية لا تزال غير مكتملة، ومهددة بكثير من التحديات والمخاطر الناجمة عن العراقيل والمعيقات الإسرائيلية التي تحاول تدمير الاقتصاد وهدم مؤسساته. وقد أكد تقرير البنك الدولي على ذلك حين أشار إلى أن المحافظة على زخم الإصلاحات والمنجزات التي حققتها السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات

يتطلب بالضرورة إزالة القيود الإسرائيلية والسماح بالوصول إلى المصادر الطبيعية والأسواق، ما يسمح بانتعاش القطاع الخاص، ويؤدي بالتالي إلى نمو القاعدة الضريبية وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية تدريجيا.

ما هو مطلوب من السلطة الوطنية خلال ذلك هو استكمال جاهزية الدولة من خلال استمرار برامج الإصلاح المالي والإداري، وزيادة كفاءة القطاع العام، وتحفيز القطاع الخاص من خلال تحسين البيئة الاستثمارية، وإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بغية الاستغناء عن المعونات الخارجية وبغية تحقيق نمو مستدام في الأراضي الفلسطينية. التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة بعد مشاركته في مؤتمر المانحين الأخير في نيويورك تظهر أنه يدرك ذلك تماما.